رؤى الأحزاب السياسيَّة العراقيَّة للقضايا الوطنيَّة بعد 2003

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم*

أستاذ علوم سياسية _جامعة بغداد

* باحث وأكاديمي من العراق

المقدمة

شكلت الأحزابُ السياسيَّةِ الملمح الأبرز في الحياة السياسية العراقية منذ عام 2003 ، و ذلكَّ بعد عقود من هيمنة الحزب الواحد على العمل السياسي في العراق ، فعرفِ العراق التعدديَّةِ الحزبيةِ بشكلٍ واسع و فسحت التعدديَّةِ المجال واسعاً للتعبير عن الآراء السياسية المختلفة والمتنوعة بحرية ، و في أحيان بدون أية قيود ، فتوالدت الأحزاب السياسية بطريقة واسعة جداً مستفيدةٍ من غياب قانون ينظمُ الحياةِ الحزبيةِ حتى عام 2015 ، وتحديداً عند صدور قانون الأحزاب رقم (36) لسنة 2015 .

و لذلك تُعد الأحزابُ السياسيَّةِ الجهةِ المقتدرةِ و الأكثر تأثيراً في الواقع السياسي للعراق ، فمنذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر كانت وما تزال تمثل خريطة واسعة و متشعبة من القوى و الشخصيات التي أدت أدواراً مؤثرة في الحياة السياسية ، ولم يكن نصيب القضايا الوطنية من الإهتمام بالقدرِ نفسه الذي عليه أو كانت عليه القضايا دون الوطنية ، لا سيما تلك القضايا المتعلقة بالتعبئة والحشد الطائفي والفئوي لهذا الحزب أو ذاك .

أثّرت الانشغالات السياسية لمعظم الأحزاب السياسية صراعاً ومساومةً بعضها مع البعض الآخر ، إلى الابتعاد عن الانشغالات الوطنية والقضايا الوطنية التي تُعدُّ الأهمَّ بالنسبة للأدوار الحزبية والحاجة الوطنية ، لكن وعلى الرغم من ذلك يمكن القول: إن غليان الساحة السياسية والانشغالات الأمنية أبعدت معظمَ الأحزاب السياسية عن أداء الأدوار الوطنية التي يجب أن تتخذها خاصة في قضايا وطنية تمسُّ وجود ومستقبل العراق أرضاً وشعباً .

أثّرت الانشغالات السياسية لمعظم الأحزاب السياسية صراعاً ومساومةً بعضها مع البعض الآخر ، إلى الابتعاد عن الانشغالات الوطنية والقضايا الوطنية .

وعليه فإن فرضية البحث يمكن تحديدُها على النحو الآتي " على الرغم من الحراك السياسي المحموم للأحزاب السياسية في العراق

إلّا أن هذا الحراك لم يُؤدِ بالأحزاب إلى أداء وظائفها الوطنية بل ظلت قاصرة على الاهتمام بالخلاف والإختلاف بعضها مع البعض الآخر " .
وللبرهنة على صحة الفرض أو خطئه سنعمل على مناقشة المحاور الآتية :

أولاً : تعريف وظائف الأحزاب و الأدوار المناطة بها :

الواقع أنه من الصعب الإدّعاء بإمكان إعطاء تعريف جامع و دقيق علمياً للأحزاب السياسية إذا لم نحدّد مقدماً زمنَ وجودها والظروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للبلد الذي وجدت فيه . ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى أن المقصود بالأحزاب السياسية ليس واحداً بالنسبة لجميع الدول وفي جميع الأزمان ، ولهذا ما يُعدُّ حزباً سياسياً في وقت من الأوقات قد لا يُعدُّ كذلك في وقت آخر بالنظر لتطور مفهوم الحزب السياسي بمرور الزمان . فمثلاً عند بدء ظهور الأحزاب السياسية كان يُعدُّ حزباً سياسياً كلُّ تجمع لأشخاص يعتنقون المبادئ السياسية نفسها . وهذا ما جعل (كونتستان بنيامين) يقول: إنَّ الحزب السياسي هو « مجموعة من الأشخاص يعتنقون المبادئ السياسية نفسها « ، وهذا أيضاً ما حدا بالأستاذ (جيلينيك) إلى تعريف الحزب السياسي بأنه « مجموعة تتشكّل بفعل الإتفاق العام حول أهداف سياسيَّة معيّنة تعمل على تحقيقها« [1].

(جيلينيك) إلى تعريف الحزب السياسي بأنه «مجموعة تتشكّل بفعل الإتفاق العام حول أهداف سياسية معيّنة تعمل على تحقيقها» .

1 نقلاً عن : شمران حمادي ، الأحزاب السياسية والنُظم الحزبية ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1972 ، ص 25.

والملاحظ على هذين التعريفين أنَّهما و إن اختلفا عن بعضهما إذ إن الأوَّلَ أغفلَ ذكرَ عنصر العمل على تحقيق الأهداف التي أشار إليها الثاني إلّا أنَّهما لا يستقيمان مع المفهوم الحديث للأحزاب السياسية إذ إن كلاً منهما قد أغفل الإشارة إلى عنصر التنظيم الذي –لا شكَّ– يُعدُّ في الوقت الحاضر عنصراً من عناصر الحزب السياسية [2].

2 المصدر نفسه ، ص 25.

و مهما تعددت التعاريف التي أُعطيت للحزب السياسي من الفقهاء و المعنيين بعلم السياسة و مهما إختلفت الأحزاب و الإيديولوجيات في تحديد مضمون الحزب وعناصره ، يبدو لنا أنَّ قيام الحزب السياسي بمفهومه الحديث يستلزم توفّرَ ثلاثة عناصر أساسية هي الأعضاء والتنظيم و وحدة المبادئ السياسية [3].

3 المصدر نفسه ، ص 28.

تُحدّدُ نظرية كارل بوبر [4] دور الأحزاب بوصفها حلقةَ وصل بين الناس والحكام ، وتساهم بإيجاد نمط من العلاقة التي تقف عقبةً تَحُولُ دون حدوث الإستبداد وهي أيّ الأحزاب من ناحية البنية والوظيفة تُهدُفُ لمأسسة العلاقة بين المواطن والدولة. وتسعى لإدارة ومشاركة فضلى للمجتمع المدني . وبناءاً عليه فإنَّ الأحزاب يتوجبُ عليها إدراك حاجات الناس و نقلها بشكل كفوء إلى المؤسسة الحاكمة ، وهذا يعني أن تتولّد الأحزاب وتنمو وتتحرّك داخل المجتمع و وفقا لحاجاته .

4 نـقـلاً عـن : فاطمة الصمادي ، الأحـزاب السياسية الإيرانية : عقدة السلطة التي لا تحل : http://studies.a – jazeera.net/ar/reports/2010/2011721143146453451.html

في حين نلحظُ في عراق اليوم تعدُّدَ -إن لم نقل تفتت- الإتجاه السياسي الديني (الشيعي والسني) ، إلى أحزاب وفصائل وأجنحة تعيش في أكثر الأحيان حالةَ عدم التجانس بين بعضها البعض ، وكذلك نلاحظ عدم تمتع أي قيادة من قيادات هذا الفصيل أو الحزب من التيار السياسي الديني ، بمقبولية عامة تجمعُ ما بين القدرتين التنظيمية والشعبية معاً . الأمرُ الذي جَعَلَ القيادات التنظيميةَ ليست شعبية في أوساطها ، والقيادات الشعبية ليست تنظَيمية . [5]

5 عـامـر حسن فياض ، ديمـقـراطـيـة الـعـرب : الـبـحـث عـن هـويـة ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، 2013 ، ص ص 124–123 .

من فوائد الأحزاب السياسية أنها تقوم بوساطة صحفها ومطبوعاتها ونشراتها بعرض ومناقشة مختلف شؤون الدولة وبيان الحلول اللازمة لها على ضوء أهدافها ومبادئها . فضلاً عن أن من أدوار الأحزاب السياسية أنّها نقلت الخلافات الفكرية والسياسية بين الأفراد من صعيد الصراع بين المصالح الخاصة إلى صعيد المنافسة في تحقيق المصلحة العامة . ومما تجب الإشارة إليه بهذا الصدد أن الخلافات الحزبية لا ترقى إلى مستوى المنافسة بينهم في تحقيق المصلحة العامة إلّا بفعل عاملين : هما درجة وعي الشعب و درجة تطور الأحزاب ونضوج قادتها وإخلاصهم . فكلما ارتفعت درجة وعي الشعب ونضوج قادة الأحزاب وإخلاصهم لمبادئهما أصبحت الخلافات بين الأحزاب السياسيَّة تقوم أكثرَ فأكثرَ على أساس المنافسة في تحقيق المصلحة العامة والإبتعاد عن الصراع والتناحر الحزبي البحت . [6]

6 شـمـران حـمـادي ، مصدر سبق ذكره ، ص 12–17 .

رجوعاً إلى إنتخابات عام 2010 نلاحظُ أن الإئتلافات المشاركةَ في العملية الإنتخابية تُعدُّ هَشةً بدرجة كبيرة وتضمُّ عدداً من الكيانات

التي دخلت الإئتلاف إطاراً ومسوّغاً لتأمين دخولها العمليةَ الإنتخابيةَ ، إلّا أن تباينَ وجهاتِ النظرِ فيما بينها بخصوص عدد من القضايا الداخلية أو التعامل مَع دولَ الجوار أو الكتل السياسيةً الأخرى رجّحت إحتمال تداعي هذه التكتلات عند توزيع المناصب الرئيسة سواءاً في الحكومة أم مؤسسات النظام السياسي المختلفة ، فعلى سبيل المثال ضَمَّ إئتلافُ دولة القانون :حزبَ الدعوة الاسلامية جناح المالكي ، وكذلك حزبَ الدعوةِ – تنظيم العراقَ (جناحِ هاشم الموسوي جناح المالكي ، ولكنَ جاء دخولُهُ هذا الإئتلافَ بسبب صراعه وخلافاته مع حزب الدعوة – تنظيم العراق (جناح العنزي) الذي إنضمَّ إلى الإئتلاف الوطني العراقي ، كما أن الائتلاف الوطني الذي يتزعمه المجلس الأعلى الإسلامي يضمُّ أحزاباً وكياناتٍ سياسيةً، لها رؤى سياسيةٌ متناقضةٌ ، فهناك خلافاتٌ ما بين المجلسَ الأعلى الإسلامي والتيارِ الصدري وحزبِ الفضيلة فيما يتعلّق بالفيدرالية وحلِّ قضيَة كركوك ، والمناصبَ الرئيسةَ في الحكومة وأجهزةِ الأمن ، كما أن الكتلة العراقيَّة تشهدُ نوعاً منَ التباين بين كلٍ من حركة الوفاق (إياد علاوي) وقائمةِ التجديد (الهاشمي) فيمًا يتعلق بتولي جلال طالباني لمنصب رئيس الجمهورية والسلطات التي يتمتع بها نائبا الرئيس . [7]

7 محمد مجاهد الزيات ، " قـــراءة في نـتـائـج الانـتـخـابـات العراقية " ، في أوراق الـشـرق الأوسط ، العدد (48) ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، نيسان / ابريل 2010 ، ص 97–96 .

والملاحظُ أَن السمة الأبرز هي إرساء مبدأ المحاصصة الطائفيَّة على حساب مرجعية الدولة الجامعة للشعب العراقي بكل مكوناته ، ولم تقتصر هذه المحاصصة على المواقع العليا في الدولة ، بل إمتدَّت إلى الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية في مرحلة إعادة تشكيلها بعد أن تمَّ تفكيكها بقرار من سلطة الإحتلال .

لم تُطبّق الفدراليةُ بصيغة أو بطريقة سليمة في العراق ، ذلك أن إقرار صيغة الفيدرالية في الدستور العراقي ، والتي منحت صلاحيات واسعة للأقاليم على حساب السلطة المركزية بما في ذلك أولوية قوانين الأقاليم على قوانين الدولة ، ومنع دخول قوات الجيش الوطني أراضي الأقاليم بدون موافقة السلطة المحلية ، وإفساح المجال ضمنياً للتحكم في موارد الثروات الوطنية بما في ذلك الموارد البترولية بمعرفة سلطة الإقليم وبمعزل عن سلطة الدولة ، وحق الإقليم في نقض قوانين الدولة إذا إعترضت عليها ثلاث

محافظات ، وأخيراً حق أي من أعضاء مجلس الرئاسة الثلاثة الممثلين للطوائف الرئيسة في نقض القوانين التي يصدرها البرلمان الوطني ، وفي الوقت الذي تأتي فيه هذه الترتيباتُ بمثابة ترجمة فعليّة لواقع السلطة الكردية في الشمال التي إستكملت إستقلاليتَها غير المعلنة رسمياً في ظل الحماية الأمريكية منذ 1991 . [8]

بمعنى أنها – أي الفيدرالية المطبّقة في العراق لم تفضّ حالة التنازع في الصلاحيات بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم ، وغالباً كانت لصالح الأخيرة على حساب صلاحيات الحكومة الإتحادية .وهو ما أثّر سلباً في موضوعتي المواطنة والهُوِيَّة الوطنيَّة .

من الجوانب التي تمس موضوعة المواطنة والهُوية الوطنية ، هو ما أعطاه الدستورُ للأكراد حق تقرير المصير متى ما كان ذلك مناسباً لهم ، بغض النظر عن رؤية الأحزاب و الأطراف السياسية الأخرى ، فبمجرد الدعوة إلى الإستفتاء حول إستقلال مناطق الإقليم الكردية عن المركز ، يعني أن عملية بقاء العراق موحّداً أمرٌ يظل مرتبطاً بالقرار الكردي .

من الجوانب التي تَمسُّ موضوعةَ المواطنة والهُويَّة الوطنيةَ ، هو ما أعطاه الدستورُ للأكراد حقَّ تقرير المصير متى ما كان ذلك مناسباً لهم ، بغض النظر عن رؤية الأحزاب و الأطراف السياسية الأخرى ، فَبمجرد الدعوة إلى الإستفتاء حول إستقلال مَناطقِ الإقليم الكردية عن المركز ، يعني أن عمليةَ بقاءِ العراق موحّداً أمرٌ يظلُّ مرتبطاً بالقرار الكردي .

كما أن التنظيمات تُؤكّدُ بقاءَ الهُويَّة الوطنية غيرَ واضح المعالم ، والشعور بالمواطَنة هو الآخر غيَر محسوس ، فالإجراءات التي تطلبُها حكومةُ الإقليم من المواطنين العراقيين عند زيارتهم إقليمَ كردستان ولمختلف الأغراض ، تؤكد عدم وجود هُوِيَّةٍ وطنيَّةٍ ، وتُولِي الشعورَ بالمواطنة في بلد واحد . [9]

إنّ كلّ الترتيبات التي جرت في العراق لما بعد الإحتلال ، وفي مختلف مناطق العراق ، قد أضعفت أو أُرِيد منها ، توفير شعور مستديم بغياب الهوية الوطنية الموحّدة للعراق ، وأن مواطنيه يدينون بولاءات متعدّدة ، ومسألة تجمعهم هو تجمعُ مؤقتٌ سينفضُّ متى ما أراد الفرقاءُ السياسيُّون ذلك ، أو أن هناك انتظاراً لإستكمال متطلبات تنتظر القوى السياسية الحصول عليها لغرض فضّ الشراكة الوطنية . [10]

8 عبد الحليم محجوب ، " المواقف الدولية من العراق في ضوء نتائج الانتخابات " ، في أوراق الشرق الاوسط ، العدد (48) ، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ، نيسان / ابريل 2010 ، ص 147 .

9 عبد علي كاظم المعموري ، " إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية : إرث الماضي وعصف الاحتلال " ، في مجموعة باحثين ، المواطنة والهوية العراقية : عصف احتلال ومسارات تحكم ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، بيروت ، 2011 ، ص 63 .

10 عبد علي كاظم المعموري ، مصدر سبق ذكره ، ص 63 .

هناك صلةٌ وثيقةٌ بين موضوع الإتجاهات السياسية للقوى والفصائل والأحزاب الشيعية والسنية في عراق اليوم ، و بين إشكالية تنازع الهُويَّات الفرعية وغلبتها على الهوية الوطنية العراقية ، وهيَ بالأصل إشكالية عدم التوازن . فالمجتمعات البشرية في طبيعتها متنوعة ، أي أنَّها تعيش حقيقة التنوع (على رأي مونتسكيو) والأخير كان ينشد (التحول بالمجتمع المتنوع غير المتجانس إلى مجتمع متنوع متجانس) . وهذا التجانس لا يتحقّقُ إلا بفعل نظام سياسي يحرصُ على إنجاز التوازن .[11]

11 عامر حسن فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص 124 .

ثانياً : الأداء الحزبيّ في العراق

رغم تَبنّي الأحزاب العراقية أنماطاً متعددةً ومختلفةً عن بعضها في نشوئها التنظيميّ إلّا أنها تؤشر ضعف الأداء الحزبي في العراق و ذلك للأسباب الآتية :[12]

12 إنعام السلطاني ، دراسة واقع الأحزاب العراقية وبنيتها التنظيمية قبل وبعد إقرار قانون الأحزاب العراقي 36 لسنة 2015 ، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ،الدنمارك ، 3/9/2016 . على الرابط

www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=530103&ac=2

1 – عجز الأحزاب عن إستقطاب مختلف الشرائح والمكونات الإجتماعية (عرقيَّة ودينيَّة) وهذا ينطبق بصورة أساس على الأحزاب التي حَظيَت بأغلب الأصوات وتسلّمت السلطةَ من خلال إستعمالها التعبئة الإثنية والدينيّة أثناء الإنتخابات مستثمرة الولاءات الطائفية لتحريك الناخبين.

2 – الأنظمة الداخلية للأحزاب تتضمنُ تبَنّي منهج ديمقراطي في إختيار قياداتها و جميعها تشير إلى وجود مؤتمر عام يضمُّ أعضاءا (مندوبين) يجري خلاله إنتخاب القيادات والأمين العام، غير أن الواقع يكشف قراءةً مختلفةً تماماً، ففي ما يتعلَّقُ بالقيادات يتّضحُ أنَّ الزعامةَ في معظم الأحزاب هي تاريخيةٌ دائمةٌ (مدى الحياة) كما أن الوجوه القيادية تتكرّر داخل الحزب الواحد دون أن يجري أي تجديد عليها، حتى بالنسبة إلى الأحزاب التي تعقد مؤتمرات على مدد زمنيةٍ متباعدة .

مما يعني غيابَ الآليَّة الديمقراطية التي تحكم العمل التنظيمي للحزب ويمكن تحديد نمطين من الزعامات الحزبيّة في الحالة العراقية :[13]

13 إنعام السلطاني ، مصدر سبق ذكره .

(أ) زعامات تقليديَّة دينيَّة/ عشائري

تتمحور الأحزاب في العديد منها حول الشخص الكاريزمي كما هو الحال في الأحزاب الإسلامية الشيعية منها والسنية ، إذ يلتف الحزب حول رجل دين أو رمز ديني يمارس من خلاله تأثيره في الجماهير. كما برز العديدُ من التكتلات والكيانات السياسية التي تنافست على مقاعد البرلمان يتزعمُها شيوخُ عشائر ممن يطمحون بدور سياسي مستفيدين من نفوذهم العشائري وتأثيرهم في أفراد العشيرة ولديهم القدرة على تمويل حملاتهم الإنتخابية إلا أن تأثير هؤلاء الزعماء القبليين يختلف نوعاً وكماً عن الزعماء الدينيين و يرتبط هذا التأثير بالتحوّل في دور مؤسسة العشيرة وتقدم المؤسسة الدينية عليها.

(ب) زعامات غير تقليدية

أما الزعماء غير التقليديين فإن بقاءهم في رئاسة الحزب يتمُّ إما بالتوارث أو بالانتخابات المسيطر عليها داخل الحزب نفسه وٍ وفقٍ اعتبارات سياسية واجتماعية ومالية ويشكّلٍ الأخير عاملاً مهماً يرتبط بمشكلة تمويل الأحزاب والتي غالباً ما تكون (في الحالة العراقية) بيد الأمين العام ، وتتوقف على قدرته في الحصول على مصادر التمويل لحزبه سواءاً كان من مورده الخاص أم من علاقاته وقدرته على إقناع جهات داعمة لتمويل الحزب ، وقادة هذه الأحزاب مستمرون في رئاستها ما داموا هم الوحيدين القادرين على تمويلها.

مما يؤشر ارتباط الحزب بشخصية مؤسسه أو رئيسه ، و هنالك أحزاب تُختزل برئيسها مثل حزب حظي بمقعد برلماني واحد.

3 – صناعة القرارات الحزبيَّة تقوم على أسس فوقية وليس هناك ما يدلُّ علىِ أن المنتمين للتنظيم (القاعدة) رأي فيها، فلا يزال الأتّباع يتلقَون التوجيهات من الزعامات والقيادات الوسطية ، فالأحزاب تعاني من دكتاتورية قياداتها وأن نزعة التجديد (الديمقراطية) غير منتشرة بين القيادات الرئيسة للأحزاب ، لكنّها بدأت تتوسَّع في قيادات الدرجة الثانية أو الثالثة وبين هؤلاء من يؤمن بالديمقراطية أكثر من قياديي الدرجة الأولى .

الملاحظ أن القوى والفصائل والأحزاب الدينية في العراق ، قبلت الديمقراطية دون أن تتبناها . وبمعنى آخر أنها تقبل الديمقراطية آليةً و ليس هدفاً .

الملاحظ أن القوى والفصائل والأحزاب الدينيَّة في العراق ، قبلت الديمقراطية دون أن تتبناها . وبمعنى آخر أنها تقبل الديمقراطية آليةً و ليس هدفاً . فنلاحظ غياب الديمقراطية في برامج أحزاب وقوى وفصائل التشيّع والتسنن السياسية في العراق ، على أساس أن الديمقراطية ليست جزءاً من جوهر العقيدة والفكر السياسي الإسلامي ، بل هي جزءٌ من آليات الممارسة السياسية لهذه القوى .[14]

14 عامر حسن فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص 124.

قدَّمت أدبياتُ التنمية مساهمات تتجاوز النظريات التقليدية في نشأة الأحزاب السياسية ، وتطوّرها . وأمام عدم تلاؤم الأفكار التي تربط ظهور الأحزاب بالظاهرة البرلمانية والنظم الإنتخابية ، مع الظواهر الحزبية التي شهدها العالم غيرَ الأوربي ، خصوصاً البلدان المتخلفة ، ربطت نظرية التحديث وأدبيات التنمية السياسية بين مفهوم الأزمات ، وظهور وتطور الأحزاب في العالم الثالث . وإذا كان مفهوم الأزمات يعبّر عن مواقفَ معيّنة في التطور التاريخي تمرُّ بها النظم السياسية في أثناء انتقالها من الأشكال التقليدية ، إلى الأشكال الأكثر تطوراً ، وإذا كان من المفترض أن الطريقة التي تتلاءم بها النخب السياسية و تلك الأزمات يمكن أن تحدد نوع النظام السياسي الذي ينمو ، فقد نُظرَ إلى تلك الأزمات ، ليس على أنَّها تُقدّمُ فقط السياق الذي تظهرَ فيه الأحزاب للمرّة الاولى ، ولكنَّها تتوجه لأن تكون عاملاً حاسماً في تحديد نمط التطور الذي تتّبعه تلك الأحزاب . ومن بين الأزمات السياسية الداخلية العديدة ، التي تمرُّ بها الأممُ في أثناء المدد التي شهدت تكوين الأحزاب السياسية ، نُظرَ إلى ثلاث أزمات على أنها ذات تأثير حاسم في تشكيل الأحزاَب ، وهي أزمات : الشرعية ، والتكامل و المشاركة . وهي أزمات ، يلاحظ أنها – في البلاد الآخذة في النمو – تتقارب ، بل إنها قد توجد في وقت واحد في حين أنها – في مجتمعات أخرى – تعاقبت ، وفي مدة زمنية أطول .[15]

15 أسامة الغزالي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (117) ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ايلول / سبتمبر ، 1987 ، ص ص –41 42 .

ثالثاً : من سمات الأحزاب السياسية العراقية [16]

ومن السمات الواضحة في الأحزاب العراقية تمحورها حول زعيم واحد، وتجسد هذه السمة ظاهرة الشخصنة المتعارضة مع

16 علي احمد عبد مرزوك ، الاحزاب السياسية في العراق بين الواقع والمرتجى ، صحيفة التاخي ، الثلاثاء 13/6/2017

الديمقراطية وقيمها، فضلاً عن عدم التغيير الدوري للقيادات عبر إنتخابات و يتمُّ التعاقبُ على المواقع القياديَّة عن طريق الإنشقاقات ويعني ذلك عجزَ هذه الأحزاب عن القيام بدور إيجابي في عملية التحوّل الدَيمقراطي .

ومن السمات الواضحة في الأحزاب العراقية تمحورها حول زعيم واحد، وتجسد هذه السمة ظاهرة الشخصنة المتعارضة مع الديمقراطية وقيمها، فضلاً عن عدم التغيير الدوري للقيادات عبر إنتخابات و يتم التعاقبُ على المواقع القيادية عن طريق الإنشقاقات ويعني ذلك عجز هذه الأحزابِ عن القيام بدور إيجابي في عملية التحوّل الديمقراطي .

وتشير معطيات الواقع العراقي بعد عام 2003 إلى أن انبثاق الأحزاب السياسية على أساس الخلفيات الدينيّة والطائفيّة والعرقيّة والقبليّة والقوميّة لمؤسسيها، متجاهلة الواقع العراقي الإجتماعي والثقافي المتعدد، وقد أدّى ذلك الى عدم توافر البيئة الإجتماعية على عناصر القدرة لخلق حياة سياسية لا يُقصى فيها أيُّ طرف من أجل بناء نظام سياسي مستقر يرتبط بالمجتمع بصلة وثيقة بعيداً عن الخلافات والعنف. إنَّ ما تزخر به خريطة العملية السياسية من قوى وتفاعلات وتكتلات ، وإن جاوزت الصواب في بعض مضامينها ، إلّا أن زمنها وما ضَمَّهُ من أحداث وسلوكيات لم يزل متخماً بالعديد من الأزمات ، التي يهدّدُ إنفلاتُها بعواقب خطيرة على العملية السياسية ، مثال ذلك التكتل الطائفي ، المحاصصة الطائفية ، عدم وجود برامج وطنية محدّدة للفعاليات السياسية ، ضعف مساحة و هامش حركة مؤسسات المجتمع المدني ، والأهم ضعف نسخ الإتصال والتواصل بين تلك الفعاليات مع الحكومة المنتخبة أو مع بعضها البعض ، الأمر الذي جعل تلك الفعاليات بتشرذمها ، غير قادرة على بناء رؤية موحّدة ، تأتلف جميعاً حول مديات الإلتزام بالمواطنة عنواناً لبرامجَ أداءٍ موحّدٍ .[17]

17 منعم صاحي العمار ، " التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة" ، في : مجموعة باحثين ، المواطنة والهوية العراقية : عصف احتلال ومسارات تحكم ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت ، 2011 ، ص 32 .

لم يصل الواقع الحزبي في العراق الى طور النظام وهو في مستوى الظاهرة لعدم تأطيرها بقانون فاعل يرتقي بها الى مستوى النظام ، وينطوي الأخير على التفاعل بين عنصرين او أكثر ، فالنظام يقوم على التعددية وليس على الواحدية ، ولا مريَّةَ من أن التعددية الحزبية كلُ مركبٍ منها يتألف من أجزاء منظَّمة متفاعلة في سلوكها وحركتها بما يُوصلُها الى مستوى النظام ، والنظام الحزبي نظام تنافس (لا خلافَ) ضمن إطاره عدَّةُ أحزاب للوصول الى السلطة إذ لا يستطيع أيُّ حزب لوحده أن يتولّى السلطةَ بدون مشاركة

أحزاب أخرى قد تكون معه في السلطة.

إنَّ التخلّص من هذا التأثير ، لا يعني الدعوة إلى حلّ التنظيمات الحزبية بل يعني تجاوز العقلية الحزبية الضيقة ، وإنخراط الديمقراطيين في حركة مجتمعهم والدفاع عن وحدة واستقلال بلادهم ، واعتمادهم على صيغة تنظيمية جهوية جديدة وقيادات ديمقراطية ذكية تفهم المستجدات على المستويات الإقليمية والعالمية وتتفاعل معها ، وإلا ينبغ تغيير هذه القيادات . عند ذاك لن تكون الديمقراطية محتكرة في إطار حزب أو فئة سياسية ، بل ستكون تياراً عابراً للواحدية الحزبية أو الفئوية وستكون صيغة لبرنامج حركي مجتمعي واسع ينتظم وينظم التعددية السياسية ، بشقيها التعددية الحزبية وتعددية الرأي الحر . [18]

18 عامر حسن فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص 62 .

وعندما لا تصل الأحزاب الى مستوى البناء المؤسسي وتنعدم بينها العلاقةُ التي تُفضي إلى التعاون والتفاعل المتبادل وظيفياً بشكل منتظم لتجنب حالة عدم الإستقرار السياسي، تصبح هذه الأحزاب كيانات مستقلة لكل منها أهدافُهُ وتوجهاته المتعارضة مع توجهات وأهداف الكيانات الأخرى ويكمن هنا السبب الرئيس للفوضى والإضطراب السياسي

وعندما لا تصل الأحزاب الى مستوى البناء المؤسسي وتنعدم بينها العلاقةُ التي تُفضي إلى التعاون والتفاعل المتبادل وظيفياً بشكلَ منتظم لتجنب حالة عدم الإستقرار السياسي، تصبح هذه الأحزاب كيانات مستقلة لكل منها أهدافُهُ وتوجهاته المتعارضة مع توجهات وأهداف الكيانات الأخرى ويكمن هنا السبب الرئيس للفوضى والإضطراب السياسي ، وسيكون توجّه الأحزاب التي ستصل الى السلطة مختلفاً عن توجّه المعارضة فيقع التنافر الذي يؤدي الى العنف وما يترتّب عليه من عواقب. الدور المطلوب من الأحزاب السياسية العراقية وهنا بيت القصيد، إذ تتطلّب عمليةُ بناء حياة سياسية مستقرة في العراق تمثيلَ الأحزاب للواقع التعدّديَ فيً المجتمع العراقي ، وأن تتبنّى الأحزاب السياسية قاعدةَ الانتماء الأفقي ، وتبتعد عن الإنتماء العمودي على أساس الطائفة والعرق والأثنية حتى تصبح كل المكونات الإجتماعية حاضرةً في بنيةَ الأحزاب لتحقيق التعددية والمشاركة السياسية والتداول السلمَي للسلطة، إذ يجب بناءُ الحياة السياسية والحزبية بضوء تعددية المجتمع العراقي، وضرورة إيمان كل مكوّن إجتماعي بوجود ودور المكونات الأخرى لتأسيس حياة سياسية تقوم على التفاعل بين الجميع

لضمان المشاركة والإستقرار، عندها يمكن الحديث عن مشاركة كل أطياف المجتمع، والوصول الى تعددية بعيدة عن التعصب الديني والطائفي والعرقي، وبناء العلاقات على أساس البقاء للجميع والوطن للجميع لتساهم مكونات المجتمع بصورة تلقائية من مصادر قوة الدولة وليس من عوامل ضعفها وهشاشتها.

ينظّم مفهومُ المواطنة علاقة الأفراد والفئات والجماعات في المجتمع المدني بالسلطة السياسية . ومفهومُ المواطنة المرتبطة بالسيادة مفهومٌ يحمل دائماً الهوية الإثنية للسلطة السياسية . وهو المحور الأساس لوظائف الدولة التوحيدية في الإطار الحقوقي للسيادة، وبالتالي الوسيلة الأساسية لاستبعاد الهويات السياسية والثقافية التي لا سيادة لها عن العملية السياسية حتى لو عبرت عن مطالبها بالإعتراف بـ « حقوقها « بطرق سلمية ودستورية .

رابعاً : الأحزاب العراقيَّة ومفهوما الهوية – المواطنة

ينظّم مفهومُ المواطنة علاقةَ الأفراد والفئات والجماعات في المجتمع المدني بالسلطة السياسية . ومفهومُ المواطنة المرتبطة بالسيادة مفهومٌ يحمل دائماً الهوية الإثنية للسلطة السياسية . وهو المحور الأساس لوظائف الدولة التوحيدية في الإطار الحقوقي للسيادة ، وبالتالي الوسيلة الأساسية لاستبعاد الهويات السياسية والثقافية التي لا سيادة لها عن العملية السياسية حتى لو عبرت عن مطالبها بالإعتراف بـ " حقوقها " بطرق سلمية ودستورية .[19]

19 عباس ولي ، " الكرد و " اخروهم " : هوية متشضية .. وسياسة متشضية " ، في فالح عبد الجبار و هشام داود (محرران) ، الإثنية والدولة : الأكراد في العراق وإيران وتركيا ، ترجمة : عبد الإله النعيمي ، الفرات للنشر والتوزيع ، بغداد – بيروت ، 2006 ، ص 101 .

إن إشكالية تنازع الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، فرَّخت إشكاليات ومنها الطائفية السياسية التي أدّت إلى مشكلة (التماهي مع الآخر الوهمي) ، فنلاحظ أن المشروع الديني أوٍ القومي في العراق تماهى و الآخر ، ليكون العراقُ عنده جزءاً من الأمة العربية أو من تلك الدولة سواء كانت عربية أم غير عربية .[20]

20 عامر حسن فياض ، مصدر سبق ذكره ، ص 124–125 .

وهذه الأطراف حتى لو إدّعت أنها تريد الحرية ، فإن مشاريعهم تريد تخطّي زمن الحريات المعدومة فقط ، ولا مانعَ بعد ذلك إن دخلوا زمن الحريات المتوحشة . فالمهم أن لا يدخلوا زمن الحريات المنظمة في أطر دستورية قانونية . لأن الزمن الأخير يعتمد على حاصل تفاعل التعددية السياسية بشقيها (التعددية الحزبية وتعددية الرأي) ، وتلك التعددية تحتاج إلى قانوني الأحزاب السياسية والصحافة الحرة .[21]

21 المصدر نفسه، ص 125 .

ولكي تساهم الأحزاب السياسية العراقية بدور إيجابي في بناء الدولة وتطوير المجتمع، فإن عليها الإرتقاء بواقعها الى المستوى الذي يؤهّلها لهذا الدور ومن خلال الآتي:

يجب تنظيم الحزب السياسي داخليا على وفق أسس الوطنية السياسية بعيداً عن الاعتبارات الشخصية والقبلية والطائفية

*يجب تنظيم الحزب السياسي داخليا على وفق أسس الوطنية السياسية بعيداً عن الاعتبارات الشخصية والقبلية والطائفية وما شابه عن طريق تطبيق مبدأ الانتخابات على أساس الإقتراع العام السري لاختيار مستويات قيادات الحزب كافة وفي ضوء توفّر تعددية فعلية للمرشحين تسمح بحرية الاختيار . وان تقوم هذه الإنتخابات بصورة دورية و بما يمنع احتكار قيادة الحزب وتحاشي ظهور الزعامات الشخصية والقيادات الأبدية التي لا يتخلّص منها الحزبُ إلّا بالموت ، وان يكون للحزب دستورٌ داخليٌّ (لائحة نظام أساس) يتضمّن فلسفته وأهدافه وسياساته وبرامجه وتشكيلاته وعلاقاته وسلطاته الثلاث وحقوق وواجبات العضو والمهم على جميع الأعضاء الالتزام به.

*آلية تداول القيادة : الترشيح على وفق معيار الكفاءة والقدرة على الإنجاز بعيداً عن المعايير الشخصية والتوجّه نحو تغذية القيادة بكفاءات جديدة دورياً وقبول حصيلة الانتخابات وتحاشي التقديس والتعظيم وبذلك يصبح الحزب أكبر من أية قيادة ويتخلّص من مشكلة ترهُّل القيادات واحتكار السلطة والزعامات الشخصية.

*المساهمة في بناء وترسيخ الثقافة السياسية الوطنية ، فالمجتمعات المتقدمة توحّد كلاً منها ثقافةٌ سياسيةٌ وطنية مشتركة تعزز الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي ، ولا تلغي هذه الثقافة المشتركة الثقافات الفرعية لمكونات المجتمع وأن ما تُؤطّرُها لخلق أنماط سلوكية مشتركة منبثقة من قيم مشتركة يتوافق عليها المجتمع الوطني الشامل وهي عنصرٌ هامٌّ للحفاظ على تماسك النظام السياسي وعمل مؤسسات الدولة ، ومن إيجابيات الثقافة السياسية الوطنية دمجُها لمكونات المجتمع في وحدة إجتماعية تنتمي للدولة ونظامها السياسي فيتحقق التلاحم والترابط والتكامل بين المجتمع والدولة .

*نشرٍ وتعزيز قيم المواطنة والإيمان بها والعمل على نشرها ثقافةً وهي المدخل لبناء النظام السياسي الديمقراطي ، والأساس للوحدة الوطنية والاندماج الوطني ، ومرتكز بناء الدولة المدنية العصرية، إذ تمنح المواطنة للفرد حقوقا سياسية تقوم على المساواة والعدل والحرية وهي الآصِرَةُ بين المجتمع والدولة.

*العمل على تعزيز وترسيخ ثقافة التداول السلمي للسلطة ، ويُرسخ التزام الأحزاب بمبدأ التداول السلمي للسلطة سيادة القانون واحترام الدستور، ويؤدي عدم تطبيقه الى ظهور أنظمة حكم تسلطية تسعى للهيمنة على الحياة السياسية، ويتّضح هذا من دور الأحزاب في التداول السلمي للسلطة عبر سعيها لمنع إحتكارها من شخصيات ورموز اجتماعية او سياسية صنمية لكي يجري تداولها في إطار قانوني بين القوى السياسية استناداً الى إرادة المجتمع وحقه في إنابة من يتولى السلطة ويمارسها باسمه .

*نشر قيم التسامح ونبذ التكاره والتطرف ، بالعمل مع كل الأطراف وقبول الآخرين والعمل معهم وعدم إنكار حقوقهم فالتسامح يعني الإقرار والقبول بالتنوع، ويجب على الأحزاب السياسية التي تعمل من أجل بناء الدولة ووحدة المجتمع ان لا تتبنّى أساليب الكراهية والتنابذ، وان ترفض وجود أفراد يتبنّون مثلَ هذا الفكر في صفوفها.

*ممارسة الأحزاب السياسية دورَها في الرقابة على سلوك الحكومة وإنجازها، إذ تتمكّنُ الأحزابُ بوساطة وظائفها من ضبط سلوك الحكومة وتحسين أدائها وحماية حقوق أفراد المجتمع ما يعزّز مشاركةَ المواطنين في الشأن العام ويُفعّل دورَهم في الحياة العامة.

*ضرورة تبنّي الأحزاب السياسية مفاهيمَ خدمة المجتمع عن طريق برامج تُقدّمُ خدمات إجتماعية هادفةً تتضمّن تقديمَ خدمات تعليميةٍ وثقافية وصحية متنوعة لكي لا تكون الأحزاب منابرَ خطابيةً مجردة.

خامساً : إشكاليات العمل الحزبي في العراق وانعكاساتها على القضايا الوطنية

يمكن حصر أهم إشكاليات العمل الحزبي في العراق بالآتي :[22]

22 منعم صاحي العمار ، مصدر سبـق ذكره ، ص 36 .

1 – يُعدُّ سيرُ العملية الديمقراطية في العراق ، ما يزال يمر بالمراحل الأولى للديمقراطية نتيجة لعدم توفر الفهم والإدراك الحقيقيين لمعنى الديمقراطية ، فضلاً عن عدم تبلوّر مؤسسات الديمقراطية التي لم تزل أُطُرُها غيرَ واضحة المعالم في العراق ، فعلى الرغم من أن الخطاب الديمقراطي هو السائد في الساحة العراقية ، إلا أنَّ العملية ما تزال دون المستوى المطلوب .

2 – تنامي ظاهرة عدم الثقة في الساحة السياسية العراقية لاسيما على المستوى الشعبي . فالمواطن العراقي بشكل عام ما يزال يرفض إمكان انضمامه إلى حزب من الأحزاب الموجودة في الساحة العراقية . وهذا في حد ذاته عاملٌ كابحٌ بوجه توسيع قاعدة الأحزاب الجماهيرية .

3 – حداثة التجربة السياسية والحزبية في العراق . فقد عاش العراق والشعب العراقي مدة طويلة في عزلة كبيرة عن العالم الخارجي وعزلة داخلية عن ممارسة العمل السياسي الحزبي ، بل أصبح المواطن العراقي يبتعد عن الإهتمام بالقضايا السياسية الحزبية لأنَّه يريد البقاء حيّاً .

4 – تأخر إصدار قانون الأحزاب السياسية في العراق الذي يعمل على تنظيم وصياغة العملية الحزبية ، بالشكل الذي يجعلها ذات فاعلية ودور في إنجاح العملية السياسية في العراق ، ويضع الأسس الصحيحة لممارسة العمل الحزبي فيه .

الخاتمة

إن الأحزاب السياسية مُهمّةٌ في مرحلة الإنتقال والتحوّل نحو الديمقراطية التي يمرُّ بها البلد ، بوصفها أداةً فعالةً لممارسة ديمقراطية حقيقية ، ولها دور محوري في بناء نظام سياسي وثقافة جديدة تنسجم مع تطلعات المجتمع لدولة مدنية عصرية متجذرة في مجتمع مندمج ومتماسك ، والإعتراف بالتعدد الطبيعي المعترف به لمنع التعارضات والإختلافات ، وإذ نحن حاولنا أن نتلمّس

القضايا الوطنية فإنَّ سمات الأحزاب السياسية العراقية وطبيعة أدائها لم تكونا بالمستوى المطلوب لتحديد انشغالات حزبية تنسجم مع حجم التحديات التي يواجهها العراق .

إن تعداد قضايا وطنية مهمة عجزت الأحزاب السياسية العراقية أن تكون لها رؤى واضحة وثابتة يبدو واضحاً منذ عام 2003 ، فعلى الرغم من التعددية الحزبية المفرطة في العراق إلا أن أياً منها لم يكن بحجم المسؤولية التاريخية التي يجب أن يتصف بها الحزب السياسي .

إن تعداد قضايا وطنية مهمة عجزت الأحزاب السياسية العراقية أنٍ تكون لها رؤى واضحة وثابتة يبدو واضحاً منذ عام 2003 ، فعلى الرغم من التعددية الحزبية المفرطة في العراق إلا أن أيًّا منها لم يكن بحجم المسؤولية التاريخية التي يجب أن يتصف بها الحزب السياسي ، بل على العكس وجدنا أحزاباً ولكن لم نجد برامج وأهدافاً واضحة .

وتُعدُّ الإنتخابات التهيئة لها أو المشاركة فيها و الشغل الشاغل لكل الأحزاب السياسية ، وإذا كانت هذه المسألة من مهام الأحزاب لكن عجزها عن الإلتفات إلى القضايا الوطنية يجعلها عاجزة عن البقاء والإستمرار في العمل السياسي لاسيما مع اتّساع الهوّة بينها وبين الجماهير التي تتطلع إلى الإهتمام بالقضايا الوطنية وليس إلى الانتخابات فحسب .